الاقتصادية الصباح
العدد 1750 - السنة السادسة
الاحد 26 صفر 1435 - الموافق 29 ديسمبر 2013
Sunday 29 December 2013 - No.1750 - 6th Year

«الدولي» يصدر رزنامته السنوية لعام 2014

أعلن بنك الكويت الدولي عن إصدار رزنامته السنوية لعام 2014، وتوزيعها كهدية لعملائه بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2014. وقال مسؤول أول العلاقات العامة في «الدولي» فهد السرحان: «كعادته كل عام، يحرص بنك الكويت الدولي على تقديم رزنامته السنوية بتصميمها المميز لعملائه وموظفيه، وذلك بمناسبة قرب حلول العام الميلادي الجديد 2014»، مشيرا الى أن رزنامة «الدولي» لعام 2014 اتخذت بتصميمها المميز شرح لمنتجات العمل المصرفي الاسلامي التي منها المرابحة والمساومة والتورق والاستصناع وغيرها من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك حرصاً من البنك في نشر الثقافة والوعي حول المفاهيم الاقتصادية الإسلامية، وتقديم كل ما من شأنه يدفع بعجلة ومسيرة الاقتصاد الاسلامي وممارساته المعاصرة.

واختتم السرحان قائلا: «ان رزنامة الدولي لعام 2014 متاحة في جميع فروع بنك الكويت الدولي المنتشرة في أنحاء الكويت، مؤكدا أن الدولي مستمر في تطوير وتنويع خدماته ومنتجاته المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

سجل زيادة محدودة في ظل تحركات قادتها

«الأولى»: محافظ استثمارية قادت حركة البورصة خلال تداولات الأسبوع الماضي

«كونا»: ذكر تقرير اقتصادي متخصص ان معدل السيولة المتداولة في سوق الكويت للاوراق المالية «البورصة» على مدار خمس جلسات سجل زيادة محدودة في ظل تحركات قادتها محافظ استثمارية على بعض السلع القيادية.

واشار تقرير شركة الاولى للوساطة المالية الى أن معدل المبالغ المتداولة يوميا بلغ نحو 24.3 مليون دينار بعد ان ظلت قريبة من مستوى الـ 20 مليونا في الأسبوع قبل الماضي.

واضاف ان التفاعل مع حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن رفض الطعون المقدمة على نظام الانتخابات البرلمانية الاخيرة جاء متواضعا على عكس ما كان متوقعا لاسيما بعد ان ظلت كل الآراء الداعمة لاستقرار السوق جامدة ترقبا لصدور الحكم.

وبين أن وتيرة التداول شهدت مزيدا من الفتور باستثناء عمليات الشراء التي شهدتها شريحة من الأسهم

معدل المبالغ المتداولة يوميا بلغ 24.3 مليون دينار بعد ان ظلت قريبة من مستوى الـ 20 مليونا في الأسبوع قبل الماضي

القيادية عبر محافظ استثمارية بعضها اجنبي كانت تستهدف تغيير مسار الانطباع السلبي لدى الاوساط الاستثمارية عبر الدخول بطلبات للشراء تجاوزت في احدى الجلسات

السوق يحافظ على بعض المكاسب

حدود الـ6 ملايين دينار.

ورصد التقرير تحركات تلك المحافظ على أسهم بنكية وخدمية كبرى مثل بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي وشركة زين للاتصالات وغيرها لافتة الى ان استمرار التعاملات بهذا الشكل سيكون كفيلا بانهاء عام 2013 بلا اقفالات على مستوى الشركات التشغيلية التي اعتاد صناع السوق على رفعها قبل نهاية السنة المالية.

وتيرة التداول شهدت مزيدا من الفتور باستثناء عمليات الشراء لشريحة من الأسهم القيادية عبر محافظ استثمارية

واوضح ان محاولات بعض المحافظ التي كانت تستهدف تغيير مسار الانطباع السائد لدى غالبية المتداولين لم تنجح اذ ظلت المضاربات في نطاق ضيق حاضرة على مستوى السلع الصغيرة دون أن يتحرك كبار اللاعبين على الأسهم التشغيلية المعروفة.

واكد ان غياب المحفزات سواء على مستوى سيولة متداولة او قرارات داعمة يأتي في مقدمة الأسباب التي دعت الى حالة الخمول التي يعانيها سوق المال حاليا.

ولفت الى ان الاوساط الاستثمارية تتامل تغيير المسار الاصلاحي الاقتصادي كي يتضمن اهتمامات خاصة بسوق الاوراق المالية التي تعد المراة الحقيقية للاقتصاد لتشجيع رؤوس الاموال على الاستثمار في الأسهم دون ترهيبها بقرارات وقواعد رقابية مبالغ فيها.

والمح التقرير الى ان الساحة السياسية قد طوت فصلا مهما في مسيرتها خلال أكثر من عام اثر حكم المحكمة الدستورية الذي صدر يوم الاثنين الماضي وباتت البيئة مواتية للتفاعل مع أي خطوات داعمة للسوق.

قطر: 7 في المئة نمواً متوقعاً في نتائج القطاع الفندقي خلال 2014

توقع عدد من مديري فنادق الدوحة أن يحقق قطاع الضيافة نمواً في نتائجه بمعدل 7 في المئة خلال 2014 رغم التوسعات الفندقية الكبيرة التي سيشهدها السوق المحلي، وأرجعوا ذلك إلى زيادة الطلب على الوحدات الفندقية بدعم من استضافة الدولة أبرز المؤتمرات والمعارض والتي تستقطب بدورها عشرات الآلاف من الزوار على مدار العام.

وأشاروا إلى أن نتائج القطاع الفندقي المتنامية تعكس الطفرة التنموية الكبيرة التي تشهدها دولة قطر، ونوهوا إلى أن معدلات إشغال فنادق الدوحة خلال العام الجاري تراوحت فيما بين 70 في المئة إلى 75 في المئة بنمو قدره 5 في المئة مقارنة بنتائج العام الماضي.

وأوضحوا أن المؤتمرات والمعارض والبطولات الرياضية ما زالت تشكل المحرك الرئيسي لعمليات القطاع الفندقي، مؤكدين على ضرورة تنظيم مهرجانات ترفيهية بصورة دورية تساهم في استقطاب السياح من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقال مديرو فنادق الدوحة إن الهيئة العامة للسياحة تبذل جهودًا مثمرة لترويج المنتج السياحي القطري في جميع أنحاء العالم، وشددوا على ضرورة تكثيف جهود الهيئة لدعم المرافق السياحية.

وحول أسعار القطاع الفندقي خلال عام 2014، توقعوا أن تشهد استقرارًا رغم التوسعات الفندقية التي يشهدها السوق المحلي وأرجعوا ذلك إلى الزيادة المتوقعة في الطلب، مؤكدين أن أسعار خدمات الضيافة في قطر هي الأفضل مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي.

وأشاروا إلى أن التوسعات الفندقية المتلاحقة التي يشهدها السوق المحلي تنعكس بالإيجاب على نوعية الخدمات المقدمة من فنادق الدوحة والتي تتنافس لتقديم كل ما هو جديد في عالم الفندقة العصرية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من النزلاء.

نتائج قوية

في البداية أبدى السيد مشهور الرفاعي المدير العام لفندق «كونكورد» تفاؤله الكبير بمستقبل القطاع الفندقي في دولة قطر، متوقعاً أن تحقق فنادق الدوحة معدلات إشغال تصل إلى 80 في المئة خلال العام المقبل بنمو 7 في المئة عن نتائج 2013.

ارتفاع سوق العقار الفندقي في قطر

وقال إن أسعار الخدمات الفندقية المقدمة للنزلاء في دولة قطر هي الأفضل مقارنة بنظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، مشيرًا إلى أن قطاع الضيافة القطري ينمو بمعدلات تعد الأفضل على مستوى المنطقة وهو مؤشر لاستمرار نمو الطلب على الخدمات الفندقية خاصة في ظل السياسة التي تتبعها الدولة لتحفيز قطاعات سياحية هامة مثل السياحة الرياضية والثقافية والمؤتمرات والسياحة التعليمية وغيرها من قطاعات السياحة الفاخرة.

ونوه إلى أن القطاع الفندقي يعتمد بصورة كبيرة على المؤتمرات والمعارض والسياحة العائلية حيث باتت الدوحة مقرًا لها، مرجعاً ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي في دولة قطر الذي كان له تأثير واضح على القطاع الفندقي. وقال إن دولة قطر لديها مقومات كبيرة لتطوير القطاع السياحي الذي يُعتبر أحد روافد تحفيز الاقتصاديات المعاصرة ومزودًا رئيسيًا لفرص العمل.

وأشار مشهور الرفاعي إلى أن القطاع الفندقي يعتبر إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها صناع السياحة في العالم ولا يمكن لأي دولة أن تخطط لنمو سياحي منظم أن تغفل دور وأهمية تطوير القطاع الفندقي بأنماطه وأنواعه المختلفة حيث إن القطاع الذي يستخدمه جميع السياح وهو الذي عادة يشكل الانطباع العام عن الوجهة السياحية.

وأوضح أن قطاع الضيافة القطري يستضيف أبرز العلامات الفندقية الرائدة في العالم، مشيرًا إلى أن الخدمات الفندقية المقدمة للنزلاء تعبر عن الطفرة التنموية الكبيرة التي تنعم بها قطر.

وحول توقعاته لمستقبل القطاع الفندقي في ظل التوسعات المتلاحقة التي يشهدها السوق المحلي قال: «أتوقع أن يحقق القطاع الفندقي نتائج قوية بدعم من الطفرة التنموية الكبيرة التي تعيشها دولة قطر، حيث يجري تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة والتي يكون لها تأثير واضح على القطاع الفندقي».

وأوضح أن فندق كونكورد يتمتع بموقع استراتيجي وخدماته المتسقة مع معطيات صناعة الضيافة العالمية يشكل إضافة نوعية وحقيقة للقطاع الفندقي المحلي، مبينا أن الفندق يعمل على تفعيل استراتيجية متكاملة لتسويق جودة منتجه الفندقي في كل الأسواق الإقليمية والعالمية.

وأكد الرفاعي أن فندق كونكورد سيواصل جهوده لتعزيز موقعه وريادته بالسوق المحلي، ونوه إلى أن الفندق يحتوي على 210 غرف وأجنحة، وينتمي الفندق إلى فئة الخمس نجوم بوتيك، ويوجد به مطعمان، بالإضافة إلى 600 متر مربع قاعات متنوعة تصلح لجميع الاحتفالات والمناسبات.

استقرار الأسعار

ومن جهته توقع السيد قبلان فرنجية المدير العام لفندق كوبثرون أن تشهد أسعار الخدمات الفندقية استقرارًا خلال 2014 وأن تشهد نتائج القطاع الفندقي نموا بمعدل 10 في المئة ، مشيرا إلى أن التوسعات الفندقية التي سيشهدها السوق المحلي لم تؤثر على الأسعار بدعم من زيادة الطلب المتوقع خلال 2014.

أكد أن الفعاليات الرياضية تشكل محورًا رئيسيًا في عمليات القطاع الفندقي في دولة قطر، مشيرا إلى أن قطر تستضيف أبرز البطولات العالمية في مختلف الألعاب ما يستقطب بدوره أعدادًا كبيرة من الزوار.

وأوضح أن السياحة الخليجية تشكل عاملا مهمًا لزيادة معدلات الإشغال في العطلات الأسبوعية والسنوية، مشيرا إلى أن النهضة التنموية الكبيرة التي تعيشها دولة قطر تنعكس على مختلف القطاعات والأنشطة.

وحول توقعاته لمستقبل القطاع الفندقي في ظل التوسعات المتلاحقة التي يشهدها السوق المحلي قال قبلان فرنجية إن السوق المحلي واعد جدًا بدعم من الطفرة التنموية الكبيرة التي تعيشها دولة قطر، حيث يجري تنفيذ عدد من المشروعات العملاقة والتي يكون لها تأثير واضح على القطاع الفندقي.

وأشاد قبلان فرنجية المدير العام لفندق كوبثرون الدوحة بالجهود الكبيرة المبذولة من قبل الهيئة العامة للسياحة لتحفيز القطاع السياحي، مشيرا إلى أن الجولات الترويجية التي تقوم بها هيئة السياحة تلعب دورا محوريا في زيادة معدلات نمو المرافق السياحية بدولة قطر.

دبي مقبلة على طفرة اقتصادية بعد فوزها بـ«إكسبو 2020»

قالت تقرير اقتصادي إن دبي مقبلة على طفرة اقتصادية كبيرة بعد أن وضعت الأزمة الاقتصادية وراء ظهرها، وفازت باستضافة معرض «اكسبو 2020»، مشيرة إلى أن مكاسب كبيرة سيجنيها الاقتصاد المحلي للإمارة من استضافة هذا الحدث الهام.

وأضاف التقرير إن التوقعات تشير إلى أن «اكسبو 2020» سيدر على الاقتصاد المحلي لإمارة دبي أكثر من 25 مليار جنيه استرليني «40 مليار دولار»، على أنه سيستقطب أكثر من 25 مليون زائر، ويوجد أكثر من 277 ألف فرصة عمل جديدة، فيما ستشهد إمارة دبي مشروعات للبنية التحتية بقيمة 7 مليارات دولار من أجل توفير الإمكانات اللازمة لاستضافة الحدث.

وقالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين في «اي اف جي هيرمس» إن فوز دبي باستضافة «اكسبو 2020» سوف «يعزز خطط التنمية في دولة الإمارات على المدى الطويل، كما سيعطي المستثمرين مزيدا من الثقة».

وتقول التايمز إن «علامات الانتعاش الاقتصادي تبدو ظاهرة في كل مكان بإمارة دبي»، مشيرة إلى أن اقتصاد الإمارة حقق نموا بنسبة 4.9 في المئة خلال الشهور الستة الأولى من العام 2013.

واستعرض العديد من الإشارات والعلامات التي تدل على الانتعاش الاقتصادي في دبي، حيث أشارت إلى أن سوق دبي المالي تمكن من مضاعفة القيمة السوقية للأسهم المدرجة فيه، وسجل مؤخرا أعلى مستوى له في خمس سنوات.

وإضافة إلى القفزات التي سجلتها الأسهم المدرجة في بورصة دبي، فإن شركة «طيران الإمارات» أبرمت خلال فعاليات معرض دبي الدولي للطيران صفقات لشراء طائرات جديدة بلغت قيمتها الإجمالية 100 مليار دولار.

ويقول إن دبي استعادت ألقها وأهميتها الاستراتيجية في مجالات التجارة والمواصلات والسياحة بعد أن عانت خلال فترة الأزمة المالية العالمية، فيما لا تزال دبي تحتضن أكبر مطار وأكبر ميناء في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي.

وفيما يعود الانتعاش الاقتصادي تدريجيا لإمارة دبي فإن قطاعها العقاري بدأ يشهد انتعاشا هو الآخر، حيث ارتفعت أسعار العقارات وإيجاراتها بأكثر من 30 في المئة خلال العام الحالي، بحسب التايمز، وذلك بعد أن كانت قد هوت بنحو 60 في المئة خلال العام 2009 عندما اشتدت الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثرت بها الإمارة.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 46 سنتاً

«كونا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 46 سنتا ليستقر عند مستوى 107.98 دولارات للبرميل في تداولات أمس الجمعة مقارنة بـ 107.52 دولارات للبرميل في تداولات يوم أمس الأول.

وفي الاسواق العالمية ارتفعت أسعار العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت متخطية 112 دولارا للبرميل يوم امس متأثرة بتوقف بعض الإمدادات من أفريقيا وتراجع حاد لمخزونات الوقود في الولايات المتحدة «أكبر مستهلك للطاقة في العالم».

وارتفع سعر عقود خام برنت عند التسوية 20 سنتا أو 0.18 في المئة ليصل إلى مستوى 112.18 دولارا للبرميل في حين ارتفع سعر عقود النفط الخام الأمريكي الخفيف عند التسوية 0.77 دولار أو 0.77 في المئة ليصل إلى مستوى 100.32 دولار للبرميل متخطيا حاجز الـ 100 دولار للمرة الأولى خلال شهرين.

وكانت بيانات صادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية اظهرت يوم امس أن مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفضت 4.7 ملايين برميل الأسبوع الماضي على الرغم من أن الإنتاج الأمريكي سجل أعلى مستوى له في 25 عاما.

مؤشر داكس الألماني يسجل مستوى قياسياً جديداً لأول مرة في تاريخه

الأسهم الأوروبية تغلق عند أعلى مستوى لها في 5 أعوام

واصلت الأسهم الأوروبية انتعاشها قرب نهاية العام بعد عطلة عيد الميلاد، لتغلق على أعلى مستويات لها في خمسة أعوام، وسجل مؤشر داكس الألماني ارتفاعا قياسيا جديدا.

وارتفع مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى بنهاية التعاملات 1.1 في المئة إلى 1314.29 نقطة أعلى إغلاق له منذ منتصف عام 2008، وقفز المؤشر 5.3 في المئة منذ 17 من ديسمبر، وهو في طريقه إلى تسجيل زيادة نسبتها 16 في المائة عن العام كله.

وصعد مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم القيادية في منطقة اليورو 1.3 في المئة إلى 3111.37 نقطة، وارتفع مؤشر داكس 1.1 في المئة إلى 9589.39 نقطة، وهو مستوى قياسي جديد.

وزاد مؤشر داكس 26 في المئة منذ بداية عام 2013 متفوقا على أداء المؤشر الأوروبي يوروفرست-300.

ويرجع هذا جزئيا إلى دور ألمانيا بوصفها القوة المحركة للانتعاش الاقتصادي في منطقة اليورو، وأظهرت بيانات هذا الشهر أن ثقة المستهلك الألماني وصلت أعلى مستوى لها في ستة أعوام ونصف.

وأغلق مؤشر فاينشال تايمز 100 البريطاني مرتفعا 0.9 في المئة، وزاد مؤشر كاك 40 الفرنسي 1.4 في المئة وقفز مؤشر إيبيكس الإسباني 0.8 في المئة، وارتفع مؤشر فوتسي ميب الإيطالي 1.4 في المئة.

دعوات لفتح سوق الإنشاءات للشركات العالمية في السعودية

البوعينين: تخصيص 85 مليار ريال لتقديم القروض الميسرة للمواطنين

أكد متخصص اقتصادي ان الدولة استمرت على نهجها الإنفاقي التوسعي؛ وهو نهج ربما فرضته الحاجة لاستكمال مشروعات البنى التحتية؛ والاستفادة القصوى من الإيرادات المالية الضخمة التي تنعم بها المملكة. ومن هنا نجد أن النفقات المتوقعة للعام 2014 جاءت بحدود 855 مليار ريال؛ أي بزيادة 35 مليار ريال عما كانت عليه العام الماضي.

وقال المستشار الاقتصادي فضل البوعينين فيما يتعلق بميزانية العام 2013 فقد زاد الإنفاق الحقيقي بـ105 مليارات ريال؛ أي بزيادة نسبتها 12.80 في المئة عن الإنفاق المتوقع بداية العام؛ حيث تعتمد الحكومة زيادة النفقات بشكل طردي مع النمو في الإيرادات. ومع تلك الزيادة حققت الإيرادات فائضا قدر بـ205 مليارات ريال.

مضيفا ان من أبرز ما يميز موازنة العام 2014 تعادل النفقات والإيرادات؛ وهذا أمر جيد من الناحية المالية؛ إلا أن التحفظ في تحديد سعر النفط الذي تبنى عليه الميزانية قد ينهي العام بوجود فائض مالي.

لافتا الى أن تركيز الحكومة على قطاع التعليم عكسته المخصصات المالية لهذا القطاع حيث تم تخصيص 210 مليارات ريال؛ أي ما يعادل 25 في المئة من حجم الميزانية، حيث إن التركيز على التعليم يأتي متوافقا مع هدف التحول إلى الاقتصاد المعرفي الذي يعتمد في الأساس على مخرجات التعليم.

وتابع: استمرار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي يصب في اتجاه دعم التعليم، حيث إن 185 ألف طالب وطالبة ضمن برنامج الابتعاث الخارجي هي ثمرة من ثمرات الإنفاق الحكومي الاستثماري.

وبين أن قطاع الصحة حل في المرتبة الثانية بعد التعليم بحجم 108 مليارات ريال أي ما نسبته 12.6 في المئة. وهذا يشمل المشروعات الجديدة التي يهدف منها زيادة حجم الأسرة المتاحة.

وأكد البوعينين أن سداد جزء من الدين العام أمر غاية في الأهمية؛ حيث تم خفضه إلى 75.1 مليار ريال؛ للعام العاشر على التوالي؛ وهذا سيخفض من حجم الأموال المخصصة لخدمة الدين العام.

وقال: حتى الآن الحكومة نجحت في سداد ما قيمته 585 مليار ريال؛ من التزاماتها المالية؛ وخفضت نسبة الدين إلى الناتج الإجمالي لتصل إلى 2.7 في المئة فقط؛ بعد أن كانت نسبته تقارب 110 في المئة قبل عقد من الزمان.

وشدد بأن تخصيص 85 مليار ريال لصناديق التنمية الحكومية يؤكد على استمرار الحكومة في تقديم القروض الميسرة للمواطنين؛ ومواصلة دعم التنمية الإنتاجية والسكانية؛ وهو أمر يصب في مصلحة الوطن والمواطنين.

وقال إن كفاءة الميزانية مقدمة على أرقامها؛ ومن هنا فلا بد أن يقوم الوزراء بدورهم في تنفيذ المشروعات وفق ما جاء في الميزانية؛ كما أن القطاع الخاص مطالب بتنفيذ المشروعات المسندة له بكفاءة وجودة؛ ولكن يجب أن نعترف أن حجم قطاع الإنشاءات المحلي لا يتوافق مع حجم الإنفاق الكبير.

لذا لا مناص من فتح سوق الإنشاءات للشركات العالمية والسماح لها بالمنافسة على المشروعات الحكومية الضخمة وبما يساعد على جودة التنفيذ وإختصار مدة الإنشاءات.